# معوقات مشاركة المرأة في عملية التنمية

**الدكتور عادل عبدالحسين شكارة**
**كلية الآداب ـ جامعة بغداد**

**المحتويـات**

**الفصل الاول : في تحديد المفاهيم الاساسية**

١ ـ هدف البحث
٢ ـ مشكلة البحث
٣ ـ الفرضية الاساسية
٤ ـ تحديد المفاهيم التاليـة :
أ ـ مفهوم المعوقات
ب ـ مفهوم المشاركة
ج ـ مفهوم التنمية

**الفصل الثاني : المعوقات الاساسية التي تقلل من زيادة مشاركة المراة في عملية التنميـة .**

**اولا : معوقات تكمن في طبيعة الانساق الاجتماعية والاقتصادية التقليدية السائدة في المجتمع**

١ـ نظم الاسرة
٢ ـ النظم السياسية
٤ ـ النظم الدينية والتشريعية والقضائية
٥ ـ النظم التربوية والتعليمية

**ثانيا : المعوقات في الاطار الثقافي للمجتمع**

١ ـ المعوقات الثقافية
٢ ـ المعوقات الاقتصادية
٣ ـ المعوقات الاجتماعية

**الفصل الثالث : الاساليب النظرية والعملية لزيادة مساهمة المراة في عمليـة التنميـة .**

**اولا : الاساليب النظرية .**

**ثانيا : الاساليب العلمية .**

## الفصـــل الاول

## في تحديد المفاهيم الاساسية

**هدف البحث :**

يستهدف هذا البحث تحليل واقع المرأة العراقية سواء منها العربيـــة والكردية والتركمانية وبقية الاقليات الاخرى ، وتشخيص المعوقات التي تحد من مشاركتها في عملية التنمية بشكل فعال في اغلب نشاطات المجتمع من اجل الوصول الى افضل الصيغ التي من شأنها ان تزيد من مساهمتها والانتفاع من طاقاتها التي تمثل نصف المجتمع فبقاء هذا المورد البشري بمعزل عن الاستخدام الامثل والاستفادة من طاقته يعرقل عملية التنمية ويحد من مسيرتها .

**مشكلة البحث :**

ان تزايد اهمية دور المرأة في عملية التنمية التي يشهدها القطر يتطلب دراسة اوضاعها ومدى مشاركتها وتحديد معوقات مساهمتها في هذه المسيرة مع وضع الحلول اللازمة للقضاء على هذه الآثار السلبية .

ان المرأة في القطر العراقي تمثل نصف مجموع السكان ولكن المشكلة تكمن في عدم الاستفادة من طاقاتها الكامنة بالنظر لظروف تابعة من طبيعة المجتمع نفسه .

وعليه فان معالجة هذه المشكلة يتم عن طريق تغيير اوضاع طبيعة المجتمع من اجل الاستفادة من طاقاتها في عملية التنمية .

**الفرضية الاساسية في هذا البحث :**

(هي في وجود علاقة طردية بين تغيير المجتمع ودور مشاركة المرأة في هذا المجتمع ) .

فأن اي تغيير في طبيعة بنية المجتمع سيؤدي بالتالي الى تغيرات متلاحقة في طبيعة تغيير دور المرأة ومدى مشاركتها في عملية البناء .

ان تحقيق هذه الفرضية يعتمد بالاساس ( على طريقة التغير النسبي )[1] وهي بوجود صلة بين العلة والمعلول ، اي ان بين اي حادثتين او ظاهرتين احداهما تكون علة والاخرى معلولا تلازما ، بحيث ان اي تغيير في العلة يؤدي الى تغيير مواز في المعلول .

وعلى هذا الاساس فان اي تغيير في طبيعة المجتمع سيؤثر على تغيير دور المرأة ومشاركتها في عملية التنمية .

**تحديد المفاهيم الاساسية**

ان تحديد المفاهيم في العلوم الطبيعية يكون من السهولة بمكان ، لانه يمكن ملاحظة الظواهر وقياسها قياسا كميا ، وتسجيلها موضوعيا ، ولكن في العلوم الاجتماعية تكمن صعوبة تحديد مفاهيم المجتمع التي تختلف من زمن لاخر ومن مكان لاخر ، وحتى اذا كانت في نفس المكان والزمان .

لا شك ان المفهوم الاجتماعي يخضع لتأثير المدارس الفكرية والايديولوجية المختلفة ، لهذا يتطلب من الباحث الكشف عن الترابطات والتأثيرات المتداخلة لبعض المفاهيم ، لكي يصل بالنهاية لتحديد ذلك المفهوم الذي يستخدمه لاهداف البحث العلمي .

---

(١) انظر تفصيلات تحقيق الفروض في كتاب :

W. J. Good, P.K. Halt, Method in Social Reaserch, Ch. 7 (Testing the Hypothesis), 1952, pp. 74—91.

لقد ايد علماء الاجتماع ظاهرة التداخل والالتباس في استعمال المفاهيم الاجتماعية ، وتعذر على بعض الباحثين تقديم مصطلح او مفهوم واحد متفق عليه لكي يستخدم كأداة لتحديد الظواهر الاجتماعية .(٢)

لهذا لابد لنا في بداية هذا البحث ان نحدد بعض المفاهيم الاساسية الواردة هنا مع شعورنا بضرورة تحديد بعض المفاهيم الاخرى ، ولكن قد جرى العرف الاكاديمي على الغالب عند بعض الباحثين ان يقتصر على تحديد المفاهيم الاساسية التي لها صلة وثيقه بالعنوان الوارد في البحث ولهذا سيكون تركيزنا على المفاهيم التالية :

**اولا : مفهوم المعوقات :** Obstacle

تواجه التنمية معوقات كثيرة تقلل من مسيرتها في تحقيق الاهداف المرجوة منها .

مفهوم المعوق بصورة عامة انه الحاجز او العائق المادي الذي يحول دون تحقيق الاهداف ، ولكن لا يعني ذلك ان العوائق المادية هي الاساس على اعتبار انها مرئية وظاهرة للعيان ، وذلك لان العوائق الاجتماعية تكون اغلب الاحيان مهمة حيث يظهر بجانب المعوقات المادية، اتجاهات سلوكية تتحكم في استغلال واستثمار الوسائل المادية المتواجدة ، ولهذا يمكن القول انه بالامكان السيطرة على العوائق المادية بتوفير كل شيء بسهولة ويسر ، ولكن العوائق الاجتماعية الناجمة عن تراكمات تراثية سابقة ، لا تتغير بنفس السهولة وهي تكون اكثر صلابة امام المخططين خاصة عندما تتحجر وتكون كطبقة

---

(٢) انظر : نيقولا تيماشيف ، نظرية علم الاجتماع ، ترجمة الدكتور محمد عودة ( وآخرين ) ( الطبعة الاولى ، دار المعارف بمصر ١٩٧٠ )ص ٥٣٥ .

Giezerman, G., The Laws of Social Development (Translated from Russian, Publishing House, Moscow) pp. 184—185.

لقد اشار جيزرمان الى ان الالتباس بين المصطلحات يكون حتى في اعلى المستويات الاكاديمية العليا ، وحتى في الندوات العلمية كما اثيرت مثل هذه المواضيع في الندوة العلمية لعلم الاجتماع لاقطار العالم الثالث .

واقية امام اي تغيير واصلاح اذا لم يكن ذلك الاصلاح شاملا وعلميا ومدروسا بعنايـــة .

وهناك مفهوم اخر قد يلتبس مع المعوق وهو مفهـــوم التحـــدي (Challenge) ، فعندما تتبلور معوقات التنمية واذا لم تعالج معالجـة علمية على احداث التغير الاجتماعي المقصود ، تكون انذاك مناهضة حضارية تواجه المخططين في مجال التخطيط والتنفيذ ، اذن التحدي هو نتيجة المعوقات غير المدروسة دراسة علمية ، فهو اكبر وواسع .

**ثانيا : المشاركة او المساهمة :** Participation

يحتل مفهوم المشاركة مكانا مرموقا عند المشتغلين بعمليـــة التنميـة والتخطيط . وهو يختلف باختلاف النظم والمجتمعات .

يدل معنى المشاركة او المساهمة على التعاون في اي وجه من وجـــوه النشاط ، يستخدم هذا المفهوم في مجالات العلوم الاجتماعية الختلفة ، فعند الاقتصاد يعني المشاركة في الارباح وادارة المشروع ، وفي السياسة يعنـي اشتراك المواطنين في مناقشة الامور العامة بطريقة مباشرة او غير مباشرة اما في علم الاجتماع فمفهوم المشاركة واتساعها يرتبط مع المشاركة الاجتماعية ، اي كلما ارتفعت المستويات التعليمية والمعيشية والمهنية ودرجة الاستقلال في المراكز الاجتماعية ( اي عدم التبعية ) تكون المشاركة اوسع ، حيث يكون الانتماء الثقافي والمهني كالمنظمات والاتحادات لتدفـع اعضاءها الاشتراك في الحياة العامة وتحديد المواقف منها[٤] .

---

(٣) انظر : الدكتور وفيق اشرف حسونة ، التخطيط للتنمية الاجتماعية في الوطن العربي ( من سلسلة المذكرات للمعهد التخطيط القومي في الجمهورية العربية المتحدة ، رقم ١٦٠ ، سنة ١٩٧١ ) ، ص ٥٣ ـ ٥٤ .

(٤) معجم العلوم الاجتماعية ، اعداد نخبة من الاساتذة المصريين والعـــرب المتخصصين ، القاهرة سنة ١٩٧٥ ، مادة ( مشاركة ) ص ٥٤٥ . لابـد من الاشارة ان قانون المشاركة الذي انتهى اليه ليفي بريل من العقليـة البدائية لا يخضع لمبدأ عدم التناقض بل يحل محله قانون المشاركـــة البدائـي .

لقد اكدت اغلب البحوث في الحلقات العلمية الى ضرورة الاهتمام بالمشاركة واسهام الناس في عملية التنمية ، على اعتباران التنيمة هي من الناس واليهم ، فالمشاركة ضرورية لانجاز المشاريع ، فخطط التنمية لا يمكن ان تسير بوضعها الصحيح من دون مشاكة ومساهمة الافراد(٥) يقول ( شارل بتلهايم ) ان نجاح التنمية يتوقف على مدى مشاركة الجماهيرفي سبيل تنفيذ الاهداف ، وقد اعطى اهمية للكادر السياسي في تفتح المبادرات الشعبية وكيفية مساندتها بكل الطرق من اجل انجاح عملية التغيير المطلوب(٦) .

يتضح من هذا ضرورة المشاركة وان سبل تطويرها تعتمد على مقدار توفر المناخ الاجتماعي من الخدمات الاجتماعية المختلفة مع ضرورة التخطيط من قبل الكادر السياسي لتطوير هذه المشاركة .

**ثالثا : التنميـــة :**

تمثل قضية التنمية مكانا بارزا في الفكر الاجتماعي والاقتصادي ، ومنذ الحرب العالمية الثانية اخذ المفكرون الاجتماعيون على اختلاف تخصصاتهم في الاهتمام بموضوع التنمية محاولين تحديد مفهومها وابعادها ، ولا شك ان لهم الفضل الكبير في ارساء كثير من الاسس النظرية .

ولكن تحديد مفهوم التنمية شأنه شأن بقية المفاهيم الاجتماعية الاخرى فيه كثير من الصعوبة لتعدد الاتجاهات والتخصصات ويمتزج هذا المفهوم ببقية المفاهيم الاخرى كالتقدم والتطور والتغيير .

فمفهوم التقدم كما يظهر لاول وهلة ان هناك مراحل متعاقبة وقد استعمل هذا المفهوم في البداية في الفكر الفلسفي ، ثم استعمل مفهوم التطور وهو اكثر موضوعية من المفهوم الفلسفي السابق في الفكر الفلسفي ، وقد تأثر هـــذا

---

(٥) وزارة التخطيط ، الدائرة التربوية والاجتماعية ، وقائع الحلقة الدراسية في التخطيط الاقليمي والتنمية الاجتماعية ، بغداد ١٩٧١ ، ص ٥٣ .

(٦) شارل تبلهايم ، التخطيط والتنمية ( ترجمة الدكتور اسماعيل صبري عبدالله ، دار المعارف بمصر ، ١٩٦٦ ) ، ص ٦٢ .

المفهوم بالمشابهة بين الكائن الحي والمجتمع ، ثم ان هذا التطور يكون غير مخطط او مسيطر عليه ، وبعد هذا ظهر مفهوم التغير خاصة عند علماء الاجتماع وهو يمثل اكثر موضوعية عن مفهوم التطور ــ فقد ركز مفهوم التغيير على دراسة التحولات التي طرأت على المجتمعات بصورة اكثر وضعية من التقدم والتطور ، وظهر هذا المصطلح نتيجة الانتقادات التي وجهت لنظريات التقدم والتطور(٧) .

اما مفهوم التنمية ، فهو الاخر فيه اختلاف بشأن تحديد مفهومه ولهذا يتعذر وضع مفهوم واحد ، حتى ان الاختلاف في تحديد مفهومه يظهر عند انعقاد المؤتمرات العلمية(٨) .

لا ريب ان اختلاف تحديد هذا المفهوم يرجع لاسباب عدة ، منها اختلاف اراء العلماء باختلاف تخصصاتهم ، اضافة الى اختلاف الايديولوجيات، فالايديولوجية الرأسمالية ، تختلف في تحديد هذا المفهوم عن الايديولوجية الاشتراكية ، وكذلك فان اختلاف طبيعة المجتمعات فيما بينها يساعد على ظهور مفاهيم قد تلائم طبيعتها الاجتماعية والحضارية ، فالمجتمعات النامية لها مشاكلها الاجتماعية والاقتصادية الخاصة التي تختلف عن المجتمعات المتقدمة .

مع هذا فهناك تعاريف متعددة يمكن ايجازها بما يلي من اجل الوصول الى تعريف اجرائي في هذا البحث .

---

(٧) انظر تفصيل ذلك في كتابنا ، نظرية هوبهاوس في التنمية الاجتماعية ص ٦٩ ــ ص ٩٥ .

(٨) انظر : احمد خليفة ، مؤتمر التنمية الاجتماعية للبيئات الصحراوية ( وزارة الشؤون الاجتماعية ، الادارة العامة للتخطيط ، القاهرة ، سنة ١٩٦٦ ) ، ص ٢٤ .

(٩) الدكتور احمد الخشاب ، الطريق الصعب طريق التنمية ( القاهرة : مكتبة الوعي العربي بلا سنة ) ص ٢٤ .

تؤكد بعض التعاريف على ان التنمية عبارة عن تغير حضاري في طبيعة المجتمعات تتناول افاقا واسعة تهدف خدمة الانسان بتوفير الحاجات الضرورية[٩] .

بينما تعاريف اخرى تركز على الجهود ، اي انها نوع من العمل الاجتماعي لخدمة المجتمع[١٠] هذا التعريف اقرته هيئة الامم المتحدة حيث اشارت في احدى تقاريرها بانها الجهود المبذولة من قبل المواطنين والحكومة في سبيل تحسين احوالهم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في المجتمعات المحلية ، لتسهيل اندماج هذه المجتمعات في حياة الامة والمساهمة في تقدمها بقدر الامكان[١١] .

ان اهم ميزة للتنمية حسب المنظور الاشتراكي ، التأكيد على الشمول والعلمية والحساب الدقيق لكل مرحلة من مراحل التنمية ولهذا فالتنمية عندها تستهدف احلال التغير المتوازن في الانشطة والميادين عامة وفق حسابات علمية دقيقة تمثل بالنسبة لكل مرحلة انتقالة جديدة على طريق تحقيق المجتمع المنشود[١٢] .

من هذه التعاريف المختلفة نرى ان التنمية هي التغير الاجتماعي المخطط ، او هي الصيرورة الاجتماعية ، ونقصد بها التغير الاجتماعي والاقتصادي المخطط ، او بعبارة اخرى تغيير الواقع الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع المراد تنميته .

ولا بد من القول هنا ان التنمية الاجتماعية لها اهميتها ، فالغاية من التنمية اولا واخرا هو تنمية بشرية ، اما الجانب المادي فهو ليس الا وسيلة .

---

(١٠) صلاح مصطفى الفوال ، البداوة العربية والتنمية ، ( مكتبة القاهرة الحديثة سنة ١٩٦٧ ) ص ٢٣ .

(١١) United Nations Document E/2931-Twentieth Report of Administrative Committee on Coordination to the Economic ans Social Council, 1959, Annex 3, p. 2.

(١٢) سلسلة الثقافة الثورية ، سياسة التنمية في العراق، سلسلة ( ٣٠ ) ص٤ .

## الفصل الثاني

## المعوقات الاساسية التي
## تقلل من زيادة مشاركة المرأة في عملية التنمية

تمثل المرأة نصف الثروة البشرية في العالم العربي ، وان مشاركتها في عملية التنمية تعود فوائدها عليها وعلى اسراتها وعلى مجتمعها باسره .

ان مشاركة المرأة بصورة ايجابية وفعالة داخل البيت وخارجه سوف تحقق التقدم للمجتمع من الناحية الاجتماعية والاقتصادية ، ولكن مدى هذه المشاركة في اطار المجتمع العربي ككل هي في الحقيقة دون المستوى المطلوب حتى انه في بعض اجزائه تكون مشاركتها بصورة محدودة للغاية[١٣] .

من الملاحظ ان اكثر التقارير والبحوث العلمية يؤكد على جانبين الاول طبيعة النظم والانساق الاجتماعية التقليدية السائدة في المجتمع ، والثاني هو طبيعة الاطار الحضاري او الثقافي للمجتمع . عند دراسة معوقات التنمية اضافة للعوامل المادية .

لقد اكد التقرير في مؤتمر تنمية العالم الثالث على ان النواقص المادية ليست هي الاساس ، وانما هناك طبيعة المؤسسات والنظم الاجتماعية من جهة والاوضاع الاجتماعية والنفسية من قيم وعادات وتقاليد وغيرها من جهة اخرى [١٤] .

---

(١٣) د . نجاة المرس سنبارى ، تعليم المرأة وعلاقته باحتياجات العالم العربي من القوى العاملة ( بحث مقدم لمؤتمر قضايا تنمية الموارد البشرية في الوطن العربي ، الكويت سنة ١٩٧٥ ، المنشور في مجلة الاداب ، ( سورية ) العدد الاول سنة ١٩٧٦ . ص ٨٩ .

(١٤) رونالد روبنسون ، تنمية العالم الثالث ، ترجمة عبدالحميد الحسن ، دمشق سنة ١٩٧٣ . ص ٧٦ .
لقد عقد مؤتمر كمبردج حول التنمية في ايلول سنة ١٩٦٥ .

ولهذا سيكون تركيزنا لدراسة معوقات مشاركة المرأة في التنمية على ناحيتين هما :

١ ــ دراسة معوقات الانساق والنظم الاجتماعية والاقتصادية التقليدية في المجتمع .

٢ ــ الاطار الحضاري ( الثقافي ) للمجتمع .

**اولا : معوقات تكمن في طبيعة الانساق الاجتماعية والاقتصادية التقليدية السائدة في المجتمع :**

لقد اعتاد علماء الاجتماع والانتروبولوجيا لتحليل طبيعة البناء الاجتماعي لاي مجتمع ( باعتباره نسقا متماسكا ) على دراسة النظم الاجتماعية المختلفة وبمعنى اخر ان داخل كل نسق هناك عدد من النظم الاجتماعية ، فمثلا النسق الاقتصادي يشتمل على عدد من النظم الاجتماعية تتركز حول النشاط الاقتصادي مثل نظام تقسيم العمل ونظام الملكية ، وهكذا الانتاج والاستهلاك والتبادل والنقود .. الخ . ولهذا فان دراسة النظم الاجتماعية في كل نسق من هذه الانساق التي يتألف منها المجتمع تساعدنا على اعطاء صور شاملة لدراسة اية ظاهرة وعلى فهم طبيعة المجتمع نفسه لانها ستعطينا صورة متكاملة عن الحياة الاجتماعية فيه(١٥) .

ولهذا سيكون تركيزنا على دراسة النظم الاجتماعية التالية للتعرف على ما يسود فيها من عادات وتقاليد وممارسات قد تكون معوقة في طريق مشاركة المرأة في عملية التنمية . وهي :

١ ــ نظم الاسرة : متعلق بالزواج والطلاق .

---

(١٥) انظر لتفصيل النسق System والنظم الاجتماعية Institution في المراجع التالية :
معجم العلوم الاجتماعية ص ٦٠٠ ــ ٦٠١ .
الدكتور احمد ابو زيد ، البناء الاجتماعي ( الجزء الثاني ، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر ، الاسكندرية ، ١٩٦٧ ) ص ١ ــ ٢ ، ص ٣ ــ ٤ .

٢ ـ النظم الاقتصادية : كالبيع والشراء وتقسيم العمل والهبة والارث والملكية .

٣ ـ النظم السياسية ، كالسيادة ، والعلاقة بين الحاكم والمحكومين .

٤ ـ النظم الدينية والتشريعية والقضائية ( كالعقائد والطقوس واقامة الشعائر ) .

٤ ـ النظم التربوية والتعليمية ، المدرسة والتعلم والامية .

لا شك ان هناك كثيرا من الظواهر السلبية تكمن في طبيعة هذه النظم الاجتماعية بحيث لم تكن تساير طريق الاصلاح الجذري والثوري ، لان التنمية هي عملية تغيير واقع المجتمع من جميع جوانبه ، فظهور هذه الظواهر السلبية التي اعتاد عليها الافراد على شكل عادات وتقاليد واعراف تكون معوقة على الغالب .

لقد اكدت ورقة عمل اتحاد نساء العراق على ان اسباب تدني انتاجية المرأة العاملة دور المجتمع باجهزته وتنظيماته المختلفة كالاقتصادية والاعلامية والتربوية والاجتماعية[١٦] .

**١ ـ النظم الاسرية :**

ان هناك كثيرا من الظواهر الاجتماعية السلبية قد ترافق النظم الاجتماعية في حالة حدوث الزواج والطلاق وغيرها مما تقلل من مكانتها ودورها في المجتمع وتنظر اليها نظرة دنيوية تقلل الى حد كبير من مشاركتها في عملية التنمية .

ان نظم الزواج والطلاق وتعدد الزوجات ، وما ينجم من كل ذلك من علاقات اجتماعية تعسفية وتسلطية ، قد حالت دون مشاركة المرأة في عملية البناء والتطوير مدة من الزمن ، وذلك لقوة العادات والدوافع المادية التي يجنيها المجتمع من هذه النظم .

---

(١٦) الاتحاد العام لنساء العراق ، ورقة عمل حول الصيغ العلمية لزيادة انتاجية المراة العاملة ، كانون الثاني ، ١٩٧٧ . ص ٣٢ .

ان نظم الزواج خاصة في المناطق الريفية له اثره على عدم مشاركة المرأة لان نظرته الى المرأة نظرة دنيوية تحط من مكانتها ، فهي الوسيلة المادية في حالات المشاجرات والمنازعات العشائرية ، وهي الوجه البارز من اوجه ( الدية والفصل ) ، فالاعراف والعادات تحدد طريقة وانواع الزواج في هذا المجتمع عن طريق الاتفاق ( كصة بكصة ) او زواج الخطف وغيرها من الانواع والاوجه التي تحط من مكانة المرأة(١٧) .

اما ظاهرة تعدد الزوجات ، فهي ظاهرة شائعة خاصة عند الريفيين ، ولا ريب ان لهذه الظاهرة اثارها على حرية الاسرة وتقضي على تماسكها ووحدتها لانها تخلق البلبلة وعدم الاستقرار والتنافر بين افراد الاسرة الواحدة وهذه الامور من معوقات مشاركة المرأة لمزاولة نشاطها المطلوب منها .

اما ، طبيعة العلاقات الاجتماعية ، فهي على الغالب علاقات تعسفية او تسلطية ، والرجل له الصداره ، قد تفسر هذه لاعتبارات غير علمية بيولوجية ، ولكن لا يمكن ان تفسر الا من ناحية اجتماعية ، فهي قامت لاعتبارات اجتماعية تعززها طبيعة المجتمع من اعرافه وتقاليده ، ولهذا اصبح من حق الرجل الطلاق دون المرأة ، والمرأة ليس لها رأي في الزواج خاصة في المناطق الريفية(١٨) .

لهذا فقد خطت حكومة الثورة خطوات ايجابية عن طريق تعديل قانون الاحوال الشخصية الثاني(١٩) من اجل تحرير المرأة ومساواتها بالرجل لكي تنسجم هذه الامور مع روح العصر ومرحلة التغير الاجتماعي التي يجتازها

---

(١٧) انظر : الدكتور شاكر خصباك، الاكراد ( بغداد ، مطبعة شفيق سنة ١٩٧٢ ) ص ٤٦٠ – ص ٤٦٤ .

(١٨) Firth, Human Types (London : 1951) pp. 100—101.

(١٩) لقد اصدر مجلس قيادة الثورة ، تعديل قانون الاحوال الشخصية رقم (٢١) لسنة ١٩٧٨ ، وهذا القانون يعتبر تعديلا للقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٩ ، والذي يعتبر من احد العوامل التي تعيق تقدم المرأة وتعرقل سيرتها التحررية .

القطر ، وبهذا فان هذا القانون قد قدم المقومات الاساسية لتمكين المرأة بصورة فعالة من المشاركة الفعالة في التنمية وتطوير المجتمع .

لقد ازال القانون المذكور الزواج بالاكراه او الزواج الذي يقوم خارج المؤسسات الرسمية لاعتبارات ترتبط بالعادات ولدوافع مادية غير مشروعة .

**٢ ـ النظم الاقتصادية :**

لقد دلت الاحصاءات على ان عدد الاناث اكثر من عدد الذكور بالنسبة للمناطق الريفية في العراق[٢٠] ، ولكن بالرغم من هذه الزيادة فلا زال العدد يمثل نقصا في منظور التنمية الاجتماعية والاقتصادية .

ان كثرة النساء في القطر لا تعني الاستفادة من هذه الموارد البشرية ، لان هذه الموارد لم تستغل في خدمة التنمية ، ويعزي ذلك لاسباب اجتماعية واقتصادية ، فالوضع الاجتماعي للمرأة يحول احيانا دون وصول طاقاتها الكاملة الى ميدان الانتاج والمشاركة الايجابية في مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والفكرية ، انوجود القيود المجتمعية من قيم وممارسات تكبل نشاط المرأة وتحول دون مساواتها الفعلية مع الرجل لهذا اخذت حكومة الثورة على عاتقها مهمة القضاء على كثير من القيم والممارسات الضارة والاهتمام بتعميق قيمة حب العمل الجماعي والمشاركة وغيرها[٢١] .

لا شك ان طبيعة عمل المرأة تختلف حسب البيئات الاجتماعية وحسب الزمن ، فان المرأة الحضرية تختلف عن المرأة الريفية في مدى المشاركة ونوع العمل وحريته ، ومع هذا فان طبيعة الحياة الاجتماعية السائدة في الريف خاصة قد تحول دون الاستفادة من عمل المرأة ومشاركتها .

---

(٢٠) وزارة التخطيط ، دراسة تفصيلية حول واقع القوة العاملة وتطورها في العراق سنة ١٩٧١ ، ص ٣٠ ـ ٣٤ .

(٢١) التقرير السياسي للمؤتمر القطري الثامن لحزب البعث العربي الاشتراكي ص ١٥٧ ـ ص ١٦٠ ( الفصل الخامس مسيرة التحولات ) .

ان طبيعة الحياة الاجتماعية في المناطق الريفية تجعل العمل جمعيا حيث تشارك الاسرة بكاملها كوحدة انتاجية في العمل ، ودور المرأة هنا واضح في مساعدة زوجها وفي تحصيل قوت العائلة ، وهي تقوم بالاضافة الى واجبات بيتها باعمال اخرى كالحرث والتسميد وغيرها وهي على الغالب تعتمد على الالات والادوات البسيطة(٢٢) .

من هذا يتضح واقع العمل الجمعي وعدم وضوح ظاهرة تقسيم العمل ، لان الاسرة كلها تشتغل والمرأة خاصة تقوم بالدور الكبير بهذه المساهمة لكن التقاليد والعادات تجعل للرجل ميزة على المرأة بالاضافة الى حاجة العمل الزراعي الى ايدي عاملة بالنسبة للاسرة مما يدفع الى تعدد الزوجات ومما يدفعه الى الزواج بفتاة اصغر منه لتساهم معه في الحقل(٢٣) .

اما من حيث الملكية الشخصية ، فطبيعة النظام الاقتصادي التقليدي لا يشجع على الملكية الشخصية ، ولا يشجع العمليات الفردية ، فهناك انظمة للوراثة مبعثها اعتبارات اجتماعية فمثلا ان ( نظام المحاصة للوراثة ) في محافظة السليمانية ، يمنع الاب من توزيع حصته من الارض على اولاده ، وهذا يجعل الابناء دائما يتعاونون فيما بينهم ويستمرون على العيش حتى بعد وفاة الاب ، لانهم كوحدة اقتصادية(٢٤) .

ولكن بعد الثورة ونتيجة لتغير طبيعة المجتمع فان مجال مساهمة المرأة في النشاطات المختلفة قد اتسع لحد كبير ، فاسباب عدم المشاركة قد شخصت من قبل حكومة الثورة وارجعت للمجتمع ككل ، لان طبيعة عدم المشاركة هي محصلة الظروف الموضوعية الراهنة ، لان القدرة الذاتية للمرأة الان في

---

(٢٢) انظر : الدكتور علي الوردي ، دراسة في طبيعة المجتمع العراقي ( بغداد ، مطبعة العاني عام ١٩٦٢ ) ص ٢٠٦ .

(٢٣) الاتحاد العام لنساء العراق ، المؤتمر السادس ( مطبعة الامة ، بغداد سنة ١٩٧٤ ) ، ص ٨٦ .

(٢٤) الدكتور شاكر خصباك ، الاكراد ، ص ٢٥٥ .

المجتمع ، هي محصلة الظروف الموضوعية ، والجوانب الاساسية من النقص فيها تقع المسؤولية فيها على المجتمع ككل ، وليس على المرأة وحدها[٢٥] .

ولهذا كان مساهمة المرأة في النشاطات المختلفة قد تغير بعد الثورة نتيجة لتغير حركة المجتمع في الاصعدة المختلفة ، فقد طرأت زيادة كبيرة على عدد المشتغلات في اجهزة الدولة ففي عام ١٩٧٢ كان عدد المشتغلات ( ٤٨ ) الف ، بينما في عا م١٩٧٦ وصل الى ( ٧٨ ) الف .

اما عن مجال مساهمة المرأة في حملات العمل الشعبي وحملات البناء فقد زاد بزيادة تطور المجتمع . هذا الى ان الخطة القومية ٧٦ ـ ١٩٨٠ قد اولت رعاية المرأة اهمية خاصة وذلك بتقديم خدمات لمراكز الرعاية الاجتماعية والاهتمام بشؤون التدبير المنزلي ، والخياطة ، والحياكة وتنظيم الندوات الثقافية والاجتماعية وفتح مجالات المساهمة في فرص التأهيل والتعليم والتدريب دون تمييز بينها وبين الرجل[٢٦] .

**٣ ـ النظم السياسية :**

لا شك ان مدى مشاركة المرأة يرتبط بطبيعة النظم السياسية التقليدية السائدة والتي لها من الرواسب الذهنية والتقاليد البالية .

لقد عانت المرأة من عدم المشاركة في النشاطات السياسية والاجتماعية لفترة طويلة ، لان الظروف الاجتماعية لم تستطع في ظلها ان يكون لها دور فعال في هذه المشاركة لعدم توفر الظروف الموضوعية لبناء المنظمات الاجتماعية لكي تؤدي المرأة من خلالها دورها السياسي والاجتماعي .

---

(٢٥) السيد النائب صدام حسين ، عن الثورة والمرأة ، ص ٧٥ .

(٢٦) من حديث السيد عدنان حسين وزير التخطيط ، في جريدة الثورة رقم ( ٢٩٥٠ ) وبتاريخ ١٩٧٨/٣/٩ ص ٤ .

Hobhouse, L.T., Social Development pp. 256—262.

لقد ايد عالم الاجتماع ماكيفر دراسة كل من رادكليف براون ودراسة مالينوفسيكي عن النظم السياسية وطبيعة المجتمع وما يسود فيه من روابط قرابية .

لقد ايد علماء الاجتماع والاثروبولوجيا ان طبيعة النشاطات السياسية ما هو الا انعكاس لطبيعة المجتمع نفسه في مظاهر اجتماعية وما يتطلبه من حقوق وواجبات الافراد تجاه مجتمعهم ، ومن عادات وتقاليد ومظاهر اخرى كل هذه الامور تتداخل بصورة متكاملة للبناء السياسي ونشاطاتها(٢٧) .

ان المرأة في ظل هذه المجتمعات التقليدية تكون عادة محرومة عادة من كثير من الحقوق ، فنظرة المجتمع اليها ليس بالمستوى الذي تؤديه في مشاركتها الفعالة في النشاطات الاقتصادية والاسرية ،ومرد ذلك انها مقيدة بعادات وتقاليد اجتماعية تحدد سيرتها في المجتمع ولهذا كان مردود هذه النظرة ان تفشت الامية بين صفوف النساء بشكل فعال لان المجتمع يرى في تعليم المرأة خطرا يؤدي الى افسادها .

لقد ارجعت بعض الدراسات الميدانية في العراق اسباب عدم مشاركة المرأة في الحياة السياسية والادراية والقيادية ، الى دور الرواسب الذهنية والتقاليد البالية التي حالت دون وصول المرأة لتحتل مكانتها السياسية والادارية مما جعل نظرة المجتمع اليها بانها لا تستطيع ان تتحمل طبيعة الاعمال المناطة بها ، بالاضافة الى ان البناء الفسيولوجي لا يساعدها على ذلك .

والواقع ان الحجج القائلة بعدم مقدرة المرأة على تحمل الاعمال والذي يعد عائقا دون مشاركتها حجج باطلة لا تساندها الادلة العلمية فقد اظهرت الدراسة بان بعض النشاطات الادارية التي مارستها المرأة والتي ينظر اليها على انها صعبة قد نجحت المرأة في ادائها على احسن وجه(٢٨) .

---

(٢٧) Maclver, R.M., The Web of Government, the Macmillan Company, New York, 1947.

انظر الترجمة العربية للدكتور حسن صعب ـ تكوين الدولة / بيروت ، ١٩٦٦ ص ٥٦ .

(٢٨) المركز القومي للاستشارات والتطور الاداري ، دور المراة في النشاطات الادارية في العراق ، بغداد ١٩٧٦ ، ص ٤٥ ـ ٤٦ .

لقد تغيرت مشاركة المرأة في النشاطات السياسية والقيادية بعد الثورة واصبحت تلعب دورا كبيرا ، فان لها دورا في الحركة الوطنية والسياسية ، واصبح من الضرورة مشاركة ومساهمة المرأة في النقابات ونشاطها النقابي ولو انه لم يكن دون المستوى المطلوب[٢٩] .

والاتحاد العام لنساء العراق قد اخذ على عاتقه تذليل الصعوبات من اجل اسهام المرأة الجاد في عملية التنمية ، وهو يقوم بتوعية الجماهير النسوية من خلال الندوات والاحتفالات والنشرات وغيرها من دفع المرأة للمساهمة الجادة وممارسة حقوقها السياسية[٣٠] .

**٤ ـ النظم التشريعية والقضائية والدينية :**

ان النظم التشريعية والقضائية والدينية هي من النظم المهمة التي توجد في المجتمعات بانواعها المختلفة ، ولهذه النظم فائدة في تماسك افراد المجتمع وفي تفسير كثير من الظواهر التي تراود تفكير الافراد ، بالاضافة الى اهميتها في تقوية النفوس والسيطرة على صعوبات الحياة ، بالاضافة الى ان هذه النظم تعتبر من وسائل الضبط الاجتماعي فهي التي تحدد مجالات العقاب والثواب والخير والشر ، بحيث يكون تأثيره فعالا على افراد المجتمع[٣١] .

ولكن البيئة الاجتماعية والمستوى التعليمي المنخفض يساعد على تداخل كثير من المفاهيم والانماط السلوكية الغريبة عن الدين كالتفكير الخرافي والاسلوب غير العلمي حتى ان بعض البحوث التجريبية قد اظهرت ان هذا التفكير يسود بين الريف والمدينة والذكور والاناث وان اختلفت درجة الانتشار بينهما لكن هذا التفكير يعوق عملية التنمية[٣٢] .

---

(٢٩) سعاد خيري ، المرأة وافاق التطور في العراق ، بغداد سنة ١٩٧٥ ، ص ٤٣ ـ ٤٤ .

(٣٠) الاتحاد العام لنساء العراق ، المؤتمر السادس . ص ٩٣ .

(٣١) Kingsly, Davis, Human society, the Macmillan Co., 1950.
انظر الدكتور علي فؤاد ، علم الاجتماع الريفي ص ١٦٠ ـ ص ١٦١ .

(٣٢) الدكتورمحمد نبيل نوفل، بحث العوامل الاجتماعية والنفسية التي تعوق التنمية ، بحث مقدم للمؤتمر الفكري الاول للتربويين العرب بغداد سنة ١٩٧٥ ، ص ١٤ .

لو رجعنا الى اسباب انتشار هذا التفكير غير العلمي نلاحظ هناك عوامل متعددة تداخلت في ايجاد مثل هذه الظواهر ، منها ضعف الوعي السليم ، ووجود الاستعمار والاقطاع ، بحيث اصبح التفكير يركز على النواحي الغيبية ولا يتناول طبيعة الحياة الاعتيادية للمشاكل الاجتماعية والاقتصادية والصحية(٣٣) .

ان المرأة في المجتمع خاصة الريفية منها تكون غير متعلمة والامية منتشرة عندها بصورة كبيرة ، مما ساعد على تقبل كثير من الظواهر غير العلمية في تفسير مصاعب الحياة مما اثر على نفسيتها وعلى سير اعمالها وعلى صحة اولادها ، فالاحجبة والاخذ بالسحر وغيره مظاهر سلوكية تزاولها مما ساعد على تأخرها وتخلفها .

وعلى هذا الاساس يصبح لزاما الربط بين التعاليم الدينية وواقع الحياة الدينية ، بحيث يمكن تحويل كثير من الظواهر السلبية بين المواطنين الى عامل يوحد جهودهم نحو الحياة الايجابية الفعالة .

ان توعية رجال الدين بايديولوجية المجتمع وفلسفته الاصلاحية عن طريق برامج تدريبية تتفق مع دورهم في القيادة الدينية للمجتمع تؤدي الى مساندة رجال الدين لنشاط وتنمية المجتمع مسانده كبيرة(٣٤) .

اما من النواحي القانونية والتشريعية ، فنلاحظ ان قانون الاحوال الشخصية السابق كان من العوامل المعوقة لمشاركة المرأة في التنمية .

ان الاوضاع القانونية والتشريعية قد اهملت حقوق المرأة وشلت قابليتها الانتاجية وجعلت منها اداة تحمل الخرافات والغيبيات وواسطة لنقل السلوكيات السلبية الى الاجيال التي تقوم بتربيتها .

---

(٣٣) الدكتور علي فؤاد ، علم الاجتماع الريفي ، ص ١٦١ ـ ص ١٦٣ .

(٣٤) دكتور الفاروق زكي يونس ، تنمية المجتمع في الدول النامية ، مكتبة القاهرة الحديثة سنة ١٩٦٧ . ص ٢٧٣ ـ ص ٢٧٤ .

ولا شك ان هذه الوضعية هي انعكاس لطبيعة المجتمع ولهذا فأن نظرة الرجل الى المرأة تكون نظرة دنيوية ومعاملتها تكون معاملة سيئة حتى انه ينظر اليها كتابع ومتاع له وكان لهذا اثره الواضح على المرأة وعلى تربية اطفالها وعلى مقدار مشاركتها في تنمية المجتمع[٣٥] .

من هذا نستنتج ان القوانين والتشريعات وليدة ظروف معينة ، واذا قامت ثورة ولها ايديولوجيتها في تغيير المجتمع وهي مختلفة عن الظروف السابقة يتحتم عليها اعادة النظر في الاوضاع السابقة لكي تستطيع ان تحدد طريقها ، ولهذا كان قانون الاحوال الشخصية الثاني عام ١٩٧٨ ضرورة اساسية لتعجيل من مسيرة مشاركة المرأة في هذا المجتمع الجديد ، الذي ظهرت فيه انماط من السلوك من العلاقات وفي جميع المجالات ، لهذا اصبح ظهور هذا القانون وبقية الاصلاحات الاخرى ضرورة علمية لانه يستند الى نظرة شمولية، من نظرة تنطلق من واقع المجتمع وتعود اخيرا اليه .

**٥ ـ النظم التربوية والتعليمية :**

للتربية والتعليم اهميتها في تحديد مشاركة المرأة في عملية التنمية ، والتربية تعد كظاهرة اجتماعية ، فحيثما يتواجد الفرد فهو في حالة تفاعل مع غيره من افراد مجتمعه ، والتربية هي كظاهرة لانماط التعامل والضوابط التي تشكل طبيعة العلاقات الاجتماعية ، وهي تزود الافراد بانماط فكرية وسلوكية معينة ، فالتربية اذن موجودة في كل مجتمع يتناقلها الافراد جيلا بعد جيل .

اما التعليم فهو المحتوى العلمي للتربية ، واذا اردنا تحديدا ادق فهو المظهر الرسمي للتربية يتمثل ذلك في دور العلم والمؤسسات المختلفة[٣٦] .

---

(٣٥) الاتحاد العام لنساء العراق ، المؤتمر السادس ، بغداد سنة ١٩٧٤ ، ص ٩٢ .

(٣٦) Durkhiem; Eduction Sociology, Trans. by S.D. fox Glencoe, The free press, 1956.

ان التربية الاجتماعية السائدة في العراق تمثل اتجاهات تربوية نابعة من طبيعة المجتمع ، تؤكد بصورة خاصة على سلطة الرجل وخضوع المرأة له بتبرير من المجتمع وقبوله ، ان هذه السيطرة وليدة ظروف اجتماعية للبنية الاجتماعية المتمثلة بالتخلف الاجتماعي والاقتصادي والفكري[٣٧] .

فالمرأة بصورة عامة كانت وظيفتها تربية الاطفال والاهتمام بالبيت ومساعدة زوجها بالاعمال ، وبمعنى اخر لم يكن للمرأة مركز اقتصادي واضح ولم يكن لديها تقسيم عمل يميز عملها ، فهي تشتغل بكل الاعمال ولكنها تابعة للرجل والتشريعات والاعراف تحرمها من ابسط الحقوق في الملكية وابداء رأيها في الزواج والطلاق وغيرها .

ان كل هذه التقاليد والعادات الاجتماعية في تربية المجتمع كان له الاثر الاكبر في تحديد مساهمة المرأة في جوانب الحياة ، حتى ان التربية الاجتماعية تحرمها من التمتع بالحقوق الطبيعية في التعليم والملكية وغيرها .

لا شك ان تأثير هذه التربية يختلف في الريف عن المدينة بل ان تأثير هذه التربية الاجتماعية تضعف اينما تحل الصناعة والتحضر فيزداد اقبال المرأة على مناهل العلم ، وهذا ما نلاحظه في مراكز المحافظات وبعض المناطق الاخرى مما يدل على زيادة مساهمة المرأة في مناطق المنشآت الصناعية[٣٨] مما يستوجب التوزيع والتخطيط الاقليمي للمنشأة الصناعية بحيث تتمكن المرأة من مشاركتها في عملية التنمية . اما النظام التعليمي فكان الى حد قريب وقبل ثورة ١٧ تموز ١٩٦٨ يتركز بصفة عامة في المراكز الحضرية اكثر من المراكز الريفية وللذكور اكثر من الاناث .

---

الدكتور احمد الخشاب ، الاجتماع التربوي والارشاد الاجتماعي .

(٣٧) الدكتور سلوى الخماش ، المراة العربية والمجتمع التقليدي المتخلف ، بيروت سنة ١٩٧٣ ، ص ٣٦ .

(٣٨) انظر جدول احصاء الصناعات الكبيرة لعام ١٩٧١ .

واهم من هذا فاذا تحقق تكافوء الفرص التعليمية بين الحضر والريف فان الريفيين قد لا تساعدهم ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية ، هذا الى ان ابناء الريف المتعلمين نراهم يحاولون الابتعاد عن بيئاتهم الاجتماعية بدلا من ان يساهموا في اثراء وانماء بيئاتهم .

اما بالنسبة للمرأة فان اتجاهات الريفيين بصورة عامة عن تعليم المرأة يكشف لنا حقيقة وهي قوة التقاليد والعادات ، بأعتقادهم ان مكان المرأة هو المنزل ويمكن القول بان هذه الظاهرة عامة لبعض الاحصائيات في بعض الاقطار العربية فان نسبة المتعلمات من الاناث في الريف من جملة المتعلمين هي ٢٥٪ ، بينما نسبة المتعلمات من الاناث من جملة المتعلمين في المراكز الحضرية هو ٥٠٪ ، وهذا يكشف لنا في الوقت نفسه المدى الشاسع بين الريف والمدينة من وجهة تعليم المرأة[٣٩] .

تتفق اغلب الدراسات[٤٠] على وجود معوقات كالتقاليد التي لا تبيح بدخول البنت الى المدرسة لاسباب يفسرها المجتمع بحجج متعددة بالاضافة الى ان قلة الخدمات التعليمية وانعدامها خاصة في المناطق الريفية ، مع ظروف اجتماعية واقتصادية تساعد على عدم اقبال المرأة في التعليم .

ان الجدول الاحصائي الخاص[٤١] عن عدد المدارس والنسب المئوية للذكور والاناث في المرحلة الابتدائية يدل دلالة واضحة على تخلف المرأة في هذه الناحية ، ففي سنة ٦٨/٦٧ نرى نسبة البنين في المدارس يمثل ٥ر٧٠٪ اما الاناث فلا تتعدى نسبتهن عن ٢ر٣٥٪ بينما بعد عشر سنوات ٧٦ر٧٧ كانت نسبة البنين ٧ر٧٤٪ بينما البنات ٢ر٣٥٪ .

---

(٣٩) الدكتور احمد الخشاب ، علم الاجتماع التربوي والارشاد الاجتماعي ، ص ٢١٩ – ص ٢٢٠ ، ص ٢٢٣ .

(٤٠) دراسة الدكتور اكرم نشآت وجماعته عن ( دراسة معوقات الاقبال على التعليم الابتدائي في العراق ) وزارة التربية ، المديرية العامة للتخطيط التربوي – قسم التوثيق والدراسات عام ١٩٧١ ص ٢٥ .

(٤١) كتاب الجيب الاحصائي عام ١٩٧٦ ، لوزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء جدول رقم (٥٦) .

وقامت حكومة الثورة بجملة من القرارات الثورية في زيادة مساهمة المرأة في التنمية منها على سبيل المثال قانون رقم ( ٩٠ ) لعام ١٩٧٥ بمساواة المرأة بالرجل في الحقوق والالتزامات المالية والوظيفية كما اقر مجلس التخطيط رقم ١٣ بتاريخ ٩٧٥/١/١٩ اعطاء الاولوية في التعيين في عدد من الوظائف التي تناسب طبيعة واستعداد المرأة ، بالاضافة الى قانون الاحوال الشخصية الثاني والذي يعتبر خطوة فعالة لتحسين احوال المرأة ولزيادة مساهمتها .

بالاضافة الى هذه المساواة في فرص التعليم ، فان مشكلة الامية قد اخذت مسارها نحو العمل عند حكومة الثورة باقرارها مشروع التعليم اللالزامي في القطر ومكافحة الامية التي ورثت من عهود سابقة فقد اشار التقرير السياسي بان ( الاساليب الكلاسيكية في محو الامية لا يمكن ان تحل هذه المسألة حلا جذريا ولابد من القيام بحملة وطنية شاملة يقودها الحزب وتشترك فيها المنظمات الشعبية الكبرى ومؤسسات الدولة المختصة للقضاء على الامية قضاءا مبرما وخلال برنامج زمني محدد )[٤٢] .

**ثانيا : المعوقات في الاطار الثقافي للمجتمع :**

ان مفهوم الحضارة والثقافة يختلف باختلاف اراء العلماء ولابد في هذا المجال ان نحدد المفهوم الشائع للثقافة والحضارة عند تايلور حيث جاء تعريف شامل وجامع من اجل تحديد المعوقات الكامنة في الاطار الثقافي .

يعرف تايلور الثقافة ( هو ذلك الكل المركب الذي يحتوي على المعلومات والمعتقدات والفنون والقيم والقوانين والتقاليد وجميع القابليات والعادات التي يكتسبها الانسان بوصفه عضوا في مجتمع ما )[٤٣] .

ومن التعريف نستطيع ان نتلمس ان هناك ثلاثة عناصر اساسية يتفق عليها بانها هي المعوقات الاساسية في التخلف وهي كما يلي :

١ ــ معوقات في طبيعة المعلومات والمعرفة ( اي معوقات ثقافية ) .

---

(٤٢) التقرير السياسي .

(٤٣) Tylor, E. B., Primitive Culture, London, 1871.

٢ ـ معوقات في طبيعة ( الفنون ) أي في طبيعة النشاطات الاقتصادية يتمثل ذلك في نظرتها للعمل وطبيعته ، ومعوقات تكمن في طبيعة اعمالها او معوقات بيولوجية ونفسية واقتصادية واجتماعية كل ذلك يمكن ان يدخل ضمن ( المعوقات الاقتصادية ) .

٣ ـ معوقات تكمن في طبيعة القوانين والتقاليد والقيم الاجتماعية السائدة في المجتمع ( وهذا يمكن ان نطلق عليه « معوقات اجتماعية » ) .

لقد اكد التقرير السياسي حول موضوع تخلف المرأة ( ان مشكلة تخلف المرأة العربية ثقافيا واجتماعيا واقتصاديا هي الان اخطر معوقات النهضة العربية المعاصرة .. )

ومن هذا المنطلق سنركز على هذه المعوقات الثلاث :

**١ ـ المعوقات الثقافية ( في طبيعة المعلومات والمعرفة المكتسبة )**

ان اهم ما تحتاج المرأة اليه في طريق زيادة مساهمتها الفعالة في المجتمع هي المعرفة والعلم . ( لان المرأة ما دامت تعيش في ظل الامية فهي من الصعب ان تشعر بان لها حقوقا او ان تحسن استخدام هذه الحقوق او المحافظة عليها بالرغم مما يقدمه المفكرون والمنظمات لزيادة وعي المرأة والشعور بحقوقها المهضومة ، فالامية هي داء تجعل صاحبه لا يرى الامور على حقيقتها .

لا ريب ان تعليم المرأة واعطاءها المعلومات والمعرفة تختلف بين قطر واخر وبين اجزاء القطر الواحد من ريفه الى حضرية وحتى احيانا بين نفس المدن او الريف ، لان الاوضاع الاجتماعية لها اثرها في اعطاء فرص التعليم للمرأة . الا اننا نستطيع ان نقر بان الاتجاه العام في اغلب الاقطار العربية يقضي بتعليم المرأة ولم يعد ذلك عداء سافر كما كان من قبل ، ولكن لا يزال هذا الاتجاه يأخذ طابع الفتور وعدم اللامبالاة[٤٤] هناك كثير من المعتقدات الاجتماعية تدور حول اتجاه عدم تعليم المرأة فيرجعه بعضهم الى عوامل دينية ، واخرى

---

(٤٤) الدكتور محمد النويهي ، مشاكل تحرير المرأة في المجتمع العربي المسلم ، من بحوث مؤتمر ( بين التقليد والتجديد ) المنعقد في جامعة الخرطوم ص ٢٧٤ .

لنواح اخلاقية والثالث لنواح اسرية . وعلينا ان نعتقد بان هذه الادعاءات لم يكن يسندها الادلة العلمية ، حتى ان الاديان السماوية تحث على المعرفة وطلب العلم ففي الحديث النبوي ( طلب العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة ) دلالة واضحة على اهمية التعليم .

وكذلك بالنسبة لادعاءات الاخلاقية والاسرية فان كرامة الانسان وشرفه يزداد بالعلم والمعرفة حيث يؤهله على تدبير اموره وما يلاقيه من مصائب ، اما من ناحية عمل البيت ، فأن عمل المرأة له اهميته الاجتماعية والثقافية والاقتصادية ، بالاضافة الى انها تستطيع ان تضع اسسا تخطيطية لاسرتها في الانفاق وعدم التبذير[٤٥] .

**٢ ـ معوقات في طبيعة نشاطاتها الاقتصادية :**

ان تأثير التقاليد والعادات الاجتماعية في تحديد مسارات النشاطات الاقتصادية للمرأة لها اثرها الكبير .

بالرغم من نشاطات المرأة في المجالات الاقتصادية في المناطق الريفية ، فهي تساعد الرجل في اغلب المجالات الاقتصادية بالاضافة الى اعمالها في البيت ، ولكن هناك عادات وتقاليد تجعل من المرأة تابعة للرجل وليس لها من الاستقلال الاقتصادي او التملك والتصرف لان المجتمع لعاداته وتقاليده يقر ذلك ، ولهذا يكون تحرير المجتمع من هذه العادات والتقاليد المعوقة تحريرا للرجل وتخلصه من هذه المعوقات نفسها[٤٦] .

---

(٤٥) الدكتور محمد النويهي ، المرجع السابق ، ص ٢٧٤ ـ ٢٧٥ .

(٤٦) هناك وجهات متعددة لاصلاح اوضاع المراة منها :

١ ـ انها قضية نسوية اي ينظر اليها بنظرة منعزلة .

٢ ـ ( الاضطهاد النسوي المركب ) اي تدخل باسم المشكلة العامة للاضطهاد والاستغلال .

٣ ـ ( التقدمية الزائفة ) اي الاكتفاء بالمظاهر دون الجوهر .

٤ ـ ( النظرة الضيقة للتمييز الجنسي ) على اساس انها تابعة للرجل .

الدكتور الياس فرح ، المراة في فكر ونضال حزب البعث العربي الاشتراكي ، بيروت ص ٨ ـ ٩ .

بالاضافة الى التغير الحاصل في بنية المجتمع ، فأن هناك تشريعات عدة صدرت لضمان حق المرأة في العمل والاجور والتشغيل بالاعمال مع مراعاة اوضاعها ومنحها الاجازات وغيرها ولكن بالرغم من هذه الاجراءات فلا زال مجموع المشتغلات اقل من الطموح ، ولو ان اعدادها اخذت بالزيادة المستمرة كما هو واضح في الجداول التالية :

**نسبة المشتغلات في المجالات الصناعية**

| الصناعة | النسبة المئوية من مجموع المشتغلين |
|---|---|
| المنسوجات | ٢٣٪ |
| خياطة الملابس | ٤١٪ |
| صناعة وتجميع الساعات | ٣٣ر٣٪ |
| صناعة المواد الغذائية | ٣١٪ |
| صناعة التبوغ | ٢١٪ |
| الصناعات التحويلية الاخرى | ١٦٪ |

**اما نسبة المشتغلات في المجالات المهنية :**

| المجموعات المهنية | النسب المئوية من مجموع المشتغلين |
|---|---|
| المدرسات والمعلمات | ٣٣ر٦٪ |
| الاطباء والصيادلة | ٣٠ر٨٪ |
| الفنيين بالطب | ٢٨ر٧٪ |
| الكيمياويين والفيزياويون | ٢٥ر٢٪ |

اما نسبة مساهمة المرأة في العمل الزراعي حسب احصائية ١٩٧١ فتبلغ ٤٥٪ من مجموع المشتغلين[٤٧] .

ولكن التخطيط الاشتراكي الشامل في القطر مستمر من زيادة مساهمة المرأة لكي تؤدي دورها في تحقيق المجتمع الاشتراكي .

**٣ ـ المعوقات الاجتماعية ( المتمثلة في التقاليد والقيم وما يسود عنها من قوانين ) .**

هناك انواع من القيم والتقاليد تتحكم في انماط وسلوك الافراد وهذا السلوك يكون حكمه مثل القوانين له صفة الالتزام والطاعة .

ان القيم المتعلقة بالمرأة تكون على الغالب كثيرة ولها حساسية خاصة ، مما تمنعها عن مزاولة دورها المطلوب في مجتمعها ، لان طبيعة التنمية تكون شاملة ، وهي تحتاج الى مشاركة المرأة في تطوير العملية التغييرية في المجتمع ولهذا فأي نظرة تحدد من نشاطها وتعزلها عن طبيعة حركة المجتمع لاسباب غير علمية هي نظرة عائقة في طريق التنمية .

لقد اقرت ورقة العمل المعدة من الاتحاد العام لنساء العراق في اكثر من مجال اهمية العوامل الاجتماعية في الحد من انتاجية المرأة العاملة فانها عوامل اجتماعية وتربوية وفكرية وثقافية متشابكة . حتى ان اثر هذه العوامل قد امتدت الى عملها مما اثر على انتاجيتها مما ( جعل الكلفة المادية والمعنوية المباشرة لعملها تزيد على الفوائد المباشرة التي تتحقق لها منه )[٤٨] .

---

(٤٧) الاتحاد العام لنساء العراق ، المرأة وعام ١٩٧٥ ، ص ١٢ ـ ص ١٤ .

(٤٨) الاتحاد العام لنساء العراق ، ورقة عمل حول الصيغ العملية لزيادة انتاجية المرأة العاملة . ص ٢ .

اما تفسير ذلك فيمكن ان يرجع الى صراع القيم التقليدية الذي امتد تأثيره على العمل نفسه ، وبين القيم التي اثبتت عن طريق التغيير الاجتماعي المخطط لتغيير طبيعة وبنية المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والتربوية • ولعل هذا التصادم يفسر لنا احيانا القلق النفسي بين ظروف حياتها التقليدية وبما يحيط بها من مسؤوليات واعباء سرية تنتظرها قبل وبعد خروجها من العمل ، وبين القيم الجديدة التي تحمل في طياتها قيم جديدة نحو العمل والزمن والانتاج(٤٩) •

وبعد هذا لابد من القول ان التخطيط الشامل لابد ان يشمل كل جوانب الحياة كما سنطرحه في الفصل الثالث ، ولكن تبقى ناحية علمية مهمة هي ان تغير هذه القيم والعادات لم تكن باستطاعتها ان تسير بنفس المسيرة في النواحي الاقتصادية والنظرة الى العمل وانتاجه ، فهذا يحتاج الى زمن والى تضحية ، ولا شك ان القانون والتشريع سوف يسرع في العملية ويغرس مفاهيم اجتماعية او ان يغير طبيعة العلاقات الاجتماعية المتخلفة لهذا اكدت اغلب البحوث الاجتماعية على ضرورة الموازنة بين تغيير الجوانب المادية والجوانب المعنوية في عملية التخطيط بحيث تسير على نفس الوتيرة من دون ان يحدث ( هوة ) او فجوة حضارية تؤدي الى ظهور مشاكل اجتماعية ينعكس اثره على العمل وانتاجيته •

## الفصل الثالث

## الاساليب النظرية والعملية لزيادة مساهمة المرأة في عملية التنمية

### اولا ـ الاساليب النظرية :

ان اتباع هذه الاساليب النظرية سوف يساعدنا كثيرا على حل كثيرا من المعوقات لمساهمة المرأة في عملية التنمية ويمكننا ايجازها بما يلي :

---

(٤٩) الدكتور احمد الخشاب ، الاجتماع التربوي ص ٤٩٦ .

١ ــ التفهم العلمي للظروف السائدة :

ان التفهم العلمي يكون عن طريق الدراسات النظرية والميدانية من اجل اختيار الاسلوب والنموذج والادوات والبيانات اللازمة .

ان حساب الظروف وتقديرها تقديرا علميا ومحاولة التحكم فيها بحيث يمكن التنبوء الى حد كبير لمقدار النمو ، وبمعنى اخر لابد ان يكون الانسان عنصرا فعالا في توجيه الظروف والتقليل من الظواهر السلبية ومؤثراتها وليس مجرد الاذعان لمتطلبات البيئة الطبيعية والاجتماعية وظروفها .

لقد اكدت الدراسات على(٥٠) ان سكان الريف بصورة خاصة خاضعة لسلطان الطبيعة ويكونون في حالة استسلام مما يجعلهم متمسكين بالتقاليد الموروثة . وهذا مما يضعف عندهم روح المسؤولية الاجتماعية ، والتماسك الاجتماعي .

٢ ــ التأكيد على تغيير القيم لتتمشى مع التغير الثوري الجذري ومنجزاته وذلك باتباع الوسائل التالية :

آ ــ الاهتمام بوسائل الاعلام من تمثيليات ومسرحيات واذاعة التي تؤكد على دور المرأة في المشاركة . فان طبيعة القيم الاجتماعية المتخلفة عن واقع المجتمع وتطوره لابد ان يجري تطويرها لكي تغرس القيم الجديدة المنبعثة من روح العصر الجديد الثوري حيث تجعل انذاك من الافراد قوى ضاغطة تطالب بالمشاركة والمساهمة في عملية التنمية والاسراع في تقديمها(٥١) .

---

(٥٠) الدكتور حامد عمار، اسس التخطيط الاجتماعي في النطاق القومي والمحلي ص ١٥ ــ ١٦ .

(٥١) الدكتور محمد ابراهيم كاظم ، التطوير القيمي وتنمية المجتمعات الريفية (من المجلة الاجتماعية والجنائية ــ الجمهورية العربية المتحددة ــ العدد الثالث ، المجلد السابع ١٩٧٠ ) ص ٤ .

١ ـ التفهم العلمي للظروف السائدة :

ان التفهم العلمي يكون عن طريق الدراسات النظرية والميدانية من اجل اختيار الاسلوب والنموذج والادوات والبيانات اللازمة .

ان حساب الظروف وتقديرها تقديرا علميا ومحاولة التحكم فيها بحيث يمكن التنبوء الى حد كبير لمقدار النمو ، وبمعنى اخر لابد ان يكون الانسان عنصرا فعالا في توجيه الظروف والتقليل من الظواهر السلبية ومؤثراتها وليس مجرد الاذعان لمتطلبات البيئة الطبيعية والاجتماعية وظروفها .

لقد اكدت الدراسات على(٥٠) ان سكان الريف بصورة خاصة خاضعة لسلطان الطبيعة ويكونون في حالة استسلام مما يجعلهم متمسكين بالتقاليد الموروثة . وهذا مما يضعف عندهم روح المسؤولية الاجتماعية ، والتماسك الاجتماعي .

٢ ـ التأكيد على تغيير القيم لتتمشى مع التغير الثوري الجذري ومنجزاته وذلك باتباع الوسائل التالية :

آ ـ الاهتمام بوسائل الاعلام من تمثيليات ومسرحيات واذاعة التي تؤكد على دور المرأة في المشاركة . فان طبيعة القيم الاجتماعية المتخلفة عن واقع المجتمع وتطوره لابد ان يجري تطويرها لكي تغرس القيم الجديدة المنبعثة من روح العصر الجديد الثوري حيث تجعل انذاك من الافراد قوى ضاغطة تطالب بالمشاركة والمساهمة في عملية التنمية والاسراع في تقديمها(٥١) .

---

(٥٠) الدكتور حامد عمار، اسس التخطيط الاجتماعي في النطاق القومي والمحلي ص ١٥ ـ ١٦ .

(٥١) الدكتور محمد ابراهيم كاظم ، التطوير القيمي وتنمية المجتمعات الريفية (من المجلة الاجتماعية والجنائية ـ الجمهورية العربية المتحدة ـ العدد الثالث ، المجلد السابع ١٩٧٠) ص ٤ .

ب ـ الحوار الديمقراطي المقنع : لا ريب ان الحوار الديمقراطي المنبعث من قبل المنظمات الجماهيرية تجاه المرأة ودورها في عملية التنمية ، خاصة من قبل المنظمات النسوية التي يكون لها تأثيرها البالغ على نساءالقطر ككل .

ثم ان من مهمات المنظمات الجماهيرية المختلفة التأكيد على تعميق الممارسات الديمقراطية وتهيئة وتوفير الخدمات التي يحتاجها الافراد ، ولا شك ان دور المرأة والتي تمثل نصف المجتمع ان تأخذ اهمية في هذا الحوار والاهتمام بمشاركتها في كافة المجالات والمستويات(٥٢) .

جـ ـ تكوين رأي عام مستنير والاستعانة به كمؤشر لمسيرة الثورة في طريقها الصحيح ، وذلك بغرس القيم الجديدة والممارسات الايجابية والدعاية لها عملا وقولا .

**الاساليب العملية :**

١ ـ التأكيد على تدريب الاعداد الكبير من النساء ، في مختلف الكوادر العاملة في شتى مجالات التدريب مثل مجال التدريب والتأهيل المهني ، فالعمل على تأهيل المرأة مهنيا قد يساعدها على تذليل كثير من مشاكلها مما يؤثر على طبيعة عملها ، فتكون آنذاك عنصرا منتجا تساهم في عملية التنمية بشكل احسن ، مع الاهتمام باعداد دورات تدريبية وتشجيعها على ممارسة المهن المختلفة .

٢ ـ التوعية والارشاد : للمنظمات والاتحادات المختلفة اثرها في توعية الجماهير النسوية للقيام بدورها الفعال في بناء المجتمع ، مع توجيههم لاستئصال القيم الاجتماعية البالية باعطاء بدائل جديدة تدعو الى العمل والاخلاص بمساندة وتسريع من القوانين والتشريعات .

---

(٥٢) من مقترحات ورقة عمل للاتحاد العام لنساء العراق ، ص ٤٧ ـ ٤٨ .

## المصادر العربيـــة


١ ــ احمد ابو زيد ( دكتور ) ، البناء الاجتماعي الجزء الثاني ( الاسكندرية : دار الكاتب العربي للطباعة والنشر عام ١٩٦٧ ) .

٢ ــ احمد الخشاب ( دكتور ) ، الاجتماع التربوي والارشاد الاجتماعـــي ( القاهرة : مكتبة القاهرة الحديثة عام ١٩٧١ ) .

٣ ــ احمد الخشاب ( دكتور ) ، الطريق الصعب طريق التنمية ( القاهرة : مكتبة الوعي العربي ) .

٤ ــ احمد خليفة ( دكتور ) ، مؤتمر التنمية الاجتماعية للبيئات الصحراوية ( وزارة الشؤون الاجتماعية ، الادارة العامة للتخطيط ، القاهـــرة عام ١٩٦٦ ) .

٥ ــ اكرم نشأت ( دكتور ) ، دراسة معوقات الاقبال على التعليم الابتدائـي ( وزارة التربية ، المديرية العامة للتخطيط التربوي ــ قسم التوثيـــق والدراسات ) عام ١٩٧١ .

٦ ــ الاتحاد العام لنساء العراق ، المؤتمر السادس .

٧ ــ الاتحاد العام لنساء العراق ، ورقة عمل حول الصيغ العمليـة لزيـادة انتاجية المرأة العاملة ، كانون الثاني ، عام ١٩٧٧ .

٨ ــ الفاروق زكي يونس ( دكتور ) ، تنمية المجتمع في الدول النامية ( القاهرة : مكتبة القاهرة ، عام ١٩٦٧ ) .

٩ ــ الياس فرح ( دكتور ) ، المرأة في فكر ونضال حـزب البعث العربـــي الاشتراكي .

١٠ــ التقرير السياسي للمؤتمر القطري الثامن لحزب البعث العربي الاشتراكي .

١١ــ المركز القومي للاستشارات والتطوير الاداري ، دور المرأة في النشاطات الادارية في العراق ، بغداد ، عام ١٩٧٦ .

١٢ــ حامد عمار ( دكتور ) ، اسس التخطيط الاجتماعي في النطاق القومي والمحلي ( مركز تنمية المجتمع في العالم العربي ، سرسن اللبان عام ١٩٦٨ ) .

١٣ــ رونالد ، روبنسون ، تنمية العالم الثالث ، ترجمة عبدالحميد الحسن ،

١٤ــ سعاد خيري ، المرأة وافاق التطور في العراق ، بغداد عام ١٩٧٥ .
( دمشق : ١٩٧٣ ) .

١٥ــ سلسلة الثقافة الثورية ، سياسة التنمية في العراق ، سلسلة ( ٣٠ ) .

١٦ــ شاكر خصباك ( دكتور ) ، الاكراد ، ( بغداد : مطبعة شفيق ، عام ١٩٧٢ ) .

١٧ـ شارل تبلهايم، التخطيط والتنمية ، ترجمة الدكتور اسماعيل صبري عبدالله ، ( مصر : دار المعارف عام ١٩٦٦ ) .

١٨ـ صدام حسين ، عن الثورة والمرأة .

١٩ـ صلاح مصطفى الفوال ، البداوة العربية والتنمية ( القاهرة : مكتبة القاهرة الحديثة عام ١٩٦٧ ) .
( بغداد : مطبعة دار السلام ، عام ١٩٧٥ ) .

٢٠ـ عادل عبدالحسين شكاره ( دكتور ) ، نظرية هوبهاوس في التنمية الاجتماعية

٢١ـ علي الوردي ( دكتور ) ، دراسة في طبيعة المجتمع العراقي ( بغداد : مطبعة العاني عام ١٩٦٢ ) .

٢٢ـ علي فؤاد ( دكتور ) ، علم الاجتماع الريفي .

٢٣ـ محمد ابراهيم كاظم ( دكتور ) ، التطور القيمي وتنمية المجتمعات الريفية ( المجلة الاجتماعية والجنائية ، الجمهورية العربية المتحدة ، العدد الثالث، المجلد السابع عام ١٩٧٠ ) .

٢٤ـ محمد النويهي ( دكتور ) ، مشاكل تحرير المرأة في المجتمع العربي المسلم ، ( من بحوث مؤتمر بين التقليد والتجديد المنعقد في جامعة الخرطوم ) .

٢٥ـ محمد نبيل نوفل ( دكتور ) ، بحث العوامل الاجتماعية والنفسية التي تعوق التنمية ( بحث مقدم لمؤتمر الفكري الاول للتربويين العرب ، بغداد عام ١٩٧٥ ) .

٢٦ـ نجاة المرسسبناري ( دكتورة ) ، تعليم المرأة وعلاقته باحتياجات العالم العربي من القوى العاملة ( بحث مقدم لمؤتمر قضايا تنمية الموارد البشرية في الوطن العربي ، الكويت عام ١٩٧٥ ، المنشور في مجلة الاداب ( سورية ) العدد الاول عام ١٩٧٦ ) .

٢٧ـ نيقولا تيماشيف ، نظرية علم الاجتماع ، ترجمة الدكتور محمد عودة ( مصر : دار المعارف ، عام ١٩٧٠ ) .

٢٨ـ وزارة التخطيط ، دراسة تفصيلية حول واقع القوة العاملة وتطورها في العراق ، عام ١٩٧١ .

٢٩ـ وزارة التخطيط ، الدائرة التربوية والاجتماعية ، وقائع الحلقة الدراسية في التخطيط ، بغداد ، عام ١٩٧١ .

٣٠ـ وفيق اشرف حسونة ( دكتور ) ، التخطيط للتنمية الاجتماعية في الوطن العربي ( الجمهورية العربية المتحدة : معهد التخطيط القومي ، سلسلة رقم ١٦٠ ، عام ١٩٧١ ) .

٣١ـ يونسكو ( الشعبة القومية للتربية والعلوم الثقافية ، اعداد نخبة من الاساتذة المصريين والعرب المتخصصين ، القاهرة ، عام ١٩٧٥ .

## المصـــادر الانكليزية


1. Durkhien, Education Sociology, Trans, by S. D. fox Glencoe, The Free Press, 1950.
2. Firth, Human Types (London : 1951)
3. Good, W.J. and Halt, P.K., Method in Social Research, 1952.
4. Giezerman, G., The Laws of Social Development, Moscow
5. Hobhouse, L.T., Social Development, (London, George Allen and Unwion Ltd., 1960).
6. Kingsley Davis, Human Society, the Macmillan Company, 1950
7. Maclver, R.M., the Web of Government (New York : MacMillan Company, 1947).
8. United Nations Decument E/2931-Twenty Report of Administrative Committee on Coordination to the Economic and Social Council, 1959.
9. Tylor, E.B., Primitive Culture, London, 1871.